

جهود الجزائر في حماية جاليتها المهاجرة بفرنسا

د. مرسى مشري
قسم العلوم السياسية
المركز الجامعي تيسمسيلت - الجزائر

الملخص

يناقش موضوع الدراسة سياسة الدولة الجزائرية في النهوض بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لجاليتها المهاجرة في فرنسا، وذلك من خلال إبرام الاتفاقيات مع الحكومة الفرنسية لحماية عمالتها بفرنسا، وكذلك من خلال الإجراءات المتخذة في هذا الإطار كالحماية السياسية والإدارية وبالأخص السياسة الثقافية والتربوية، بالإضافة إلى إنشاء الهيئات والمؤسسات من أجل تنفيذ هذه السياسات كالمجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالمهجر.

Abstract

The subject of the study discusses the Algerian state policy in promoting economic, social and cultural juncture to her community migrating in France, through the conclusion of agreements with the French government to protect their labor in France, as well as through the actions taken in this context such as political and administrative protection, particularly cultural and educational policy, in addition to the establishment of bodies and institutions In order to implement these policies like the old national Advisory diaspora community.

مقدمة

شكلت مسألة الهجرة محور اهتمامات الكثير من الدول أكانت دول مصدر أو دول مستقبلة لهؤلاء المهاجرين لما لهذه الظاهرة من انعكاسات سياسية أمنية، اجتماعية ثقافية، واقتصادية لكلا الطرفين. لذلك كانت مسألة الهجرة من بين أهم النقاط التي تناقشها الدول سواء في إطار العلاقات الثنائية، أو في إطار متعدد ضمن اتفاقيات عالمية. والجزائر كغيرها من دول العالم كانت دائما محطمة بجاليتها المهاجرة في الخارج، وبالأخص تلك المتواجدة بفرنسا، نظرا للروابط التاريخية (الإستعمار الفرنسي للجزائر)، والتي شجعت على هجرة الكثير من الجزائريين نحو فرنسا والاستقرار بها، وبذلك أصبح الاهتمام بهذه الجالية وبظروفها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التربوية من أولويات السياسة الخارجية الجزائرية، ذلك أن هذه الجالية تشكل مصدرا هاما للعملة الصعبة من خلال التحويلات المالية التي ترسلها كل سنة نحو الجزائر، وباعتبارها محركا محتملا للتنمية الاقتصادية، بحكم الخبرة التي اكتسبها أبناءها كل في مجال تخصصه، لذلك كانت الجزائر تسعى دائما للحفاظ على الترابط الحضاري بينها وبين جاليتها في فرنسا، وتسعى للحيلولة دون أن تذوب هذه الجالية في الثقافة والمجتمع الفرنسيين، وتنسلخ عن الثقافة العربية الإسلامية.

من هذا المنطلق تأتي أهمية طرح الإشكالية الموالية حول الجهود التي بذلتها الدولة الجزائرية من أجل حماية جاليتها بالمهجر عامة وفرنسا خاصة؟

المحور الأول: دور الجمعيات والمنظمات الأهلية

بدأ اهتمام الجزائر بجاليتها بالمهجر من خلال الجمعيات والمنظمات التي قامت من أجل حماية العمال المهاجرين والحفاظ على حقوقهم منها حزب نجم شمال إفريقيا⁽¹⁾، كما كان لجمعية العلماء المسلمين دور في تربية وتعليم المهاجرين شؤون دينهم وثقافتهم. ويرجع هذا الاهتمام إلى الهجرة المبكرة التي انطلقت إبان الفترة الاستعمارية، وبداية استقرار المهاجرين الجزائريين وتأسيس مؤسسات ومراكز إسلامية بفرنسا منها مسجد باريس.

أولاً: دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين

بذلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين منذ تأسيسها سنة 1931 جهوداً معتبرة في وسط الجالية الجزائرية، حيث أثارت حالة الجالية الجزائرية المقيمة في فرنسا اهتماماً كبيراً لدى قادة جمعية العلماء، فقد رأوا أن من واجب جمعيتهم أن تأخذ بزمام المبادرة لعلاجها وإقاذ تلك الجالية من الذوبان والانسلاخ من قيمها الدينية والوطنية، فبدأت العمل خلال سنوات قبل الحرب العالمية الأولى حين أوفدت إليهم الشيخ الفضيل الورتلاني، وأمدته بمجموعة من الوعّاظ والمعلمين لإرشاد الآباء وتعليم الأبناء، وكان عدد الجالية آنذاك أقل، وكان الخطر المتوقع أخف.

وما زاد من إحساس الجمعية بالمسؤولية تجاه الجالية الجزائرية بفرنسا، كثرة عدد الأطفال المولودين لأب جزائري وأم أوروبية، وقد وصف الأستاذ عبد الرحمان اليعلاوي معتمد جمعية العلماء في فرنسا وأوروبا ورئيس شعبتها المركزية بباريس بعد الحرب العالمية الثانية، حالة هؤلاء الأطفال الجزائريين في تقرير قدمه إلى الجمعية في عام 1951 م فقال: «يوجد اليوم عدد يتراوح بين الخمسة عشر والعشرين ألف طفل في سن الدراسة وُلدوا من أب مسلم وأم مسيحية في الغالب، لا يتلقون تعليماً قومياً، فيشربون على غير أخلاق ومعتقد آبائهم حتى إذا كبروا، تكبروا لجنسهم، واندمجوا في عنصر الأكثرية، فتفقد البلاد هذا الشباب المتعلم الذي هي في حاجة أكيدة إليه لصد غوائل الاستعمار المادية منها والأدبية»⁽²⁾.

في بداية الأمر أسس الفضيل الورتلاني بمساعدة سعيد صالحى عشرات النوادي التهذيبية في باريس وضواحيها، وقد تحدث الورتلاني عن التوزيع الجغرافي لهذه النوادي في العاصمة الفرنسية في رسالة إلى صديقه الشيخ باعزى عمر، على هذا الشكل: كليشي، سان لويس، ميلي مونطان، بلون، بير لشييز وبلاس دي طالي. ويقع مركزها الرئيس في حي بيسون في المقاطعة العشرين لباريس⁽³⁾. ركزت نوادي التهذيب على الجانب الأخلاقي والحفاظ على الممارسات الدينية التي بدونها يفقد المسلم شخصيته ويكون بالتالي شبيهاً بالأوروبي الذي يزعم أنه مختلف عنه ويسعى للتحرر من سيطرته⁽⁴⁾. كما ركز العلماء الجزائريون على التربية والتكوين كمرحلة ضرورية قبل المطالبة بالاستقلال السياسي، وهذا ما أكدّه الفضيل الورتلاني في تجمع كبير نظمته نادي التهذيب في باريس في 31 يوليو 1936م، حيث صرح: "قبل الحديث عن الاستقلال السياسي، لا بد أن نبدأ بالاستقلال الأخلاقي والعقائدي، وذلك بالسماح للجزائريين بتعلم دينهم بكل حرية"⁽⁵⁾.

ولم يتوقف نشاط النوادي بوفاة الورتلاني، فواصل العلماء نشاطهم بقيادة الشيخ سعيد صالحى إلى أن احتل الجيش الألماني فرنسا في 1940م وصار من الصعب القيام بأي نشاط سياسي واجتماعي خلال فترة الحرب العالمية الثانية.

وفي بداية الخمسينيات كلفت جمعية العلماء ربيع بوشامة وسعيد البباني بإعادة تنشيط النوادي الإصلاحية. فأسسوا في ديسمبر 1952م نادي التهذيب في باريس وعين على رأسه ربيع بوشامة. ثم تأسست في بداية 1954 نوادي أخرى في المدن الفرنسية التي يوجد فيها بكثرة المهاجرون العرب (فيتري، ليل، روبي، مرسيليا، مونترو، بليجار) وأصبح الشيخ سعيد البباني مشرفاً عاماً على النوادي الإصلاحية وممثلاً رسمياً لجمعية العلماء المسلمين في فرنسا⁽⁶⁾.

كما قامت الشعبة المركزية والشعب الفرعية لجمعية العلماء في فرنسا بتهيئة أقسام لتعليم أبناء المهاجرين الجزائريين اللغة العربية والقرآن العظيم ومبادئ الدين الحنيف، وفي الوقت ذاته عملت على توعية العمال الجزائريين كي يحافظوا على دينهم وأخلاقهم وانتسابهم إلى وطنهم الجزائر، حتى لا يذوبوا في جسم المجتمع الفرنسي، عن طريق الوعظ والإرشاد، سواء في الاجتماعات العامة التي تُقام في القاعات المشهورة في باريس وغيرها أو في مستوى مكاتب الشعب، وكانت الجمعية تُكثف من أعمالها هذه خاصة في شهر رمضان، ففي مطلع سنة 1953م، نظمت حملة واسعة قبيل حلول رمضان بهدف الدعوة إلى دين الله، و الوقوف عند حدوده واحترام حرمة رمضان المبارك، ووزعت جماعة من الطلبة على مختلف الجهات لدروس الوعظ والإرشاد وإحياء ليالي رمضان بإقامة صلاة التراويح بعثاً للسنة النبوية الشريفة، وقد أثمر سعيها واستجابت الأغلبية من الأمة لدعوته الصادقة حتى صام وصلى من لم يصم ولم يُصل منذ عشر سنوات وخمس عشر سنة باعتراف شخصي منهم⁽⁷⁾.

وفضلاً عن هذه المهام الرئيسية، كانت شُعب جمعية العلماء بفرنسا تقوم بأعمال أخرى، ثقافية واجتماعية: كتوزيع وبيع جرائد جمعية العلماء: البصائر والشباب المسلم، Le Jeune Musulman " والإشراف على زواج المسلمين، واستقبال الفرنسيين الذين اعتنقوا الإسلام، وتقديم الخدمات للمهاجرين مثل الإسعافات الطبية، وكذا القيام ببعض الأعمال السياسية، من ذلك مساعدة بعض اللاجئين السياسيين، مثل الزعيم السياسي التونسي صالح بن يوسف الذي أخفاه رجال جمعية العلماء وساعدوه على الهرب إلى المشرق العربي⁽⁸⁾.

وقد استطاع العلماء من خلال نشاطهم في فرنسا إيصال الأفكار الإصلاحية إلى المهاجرين الجزائريين وتوجيههم توجيهاً دينياً وقومياً، وتعريف النخبة العربية المقيمة في فرنسا بكفاح الشعب الجزائري من أجل التحرر من سلطة الاحتلال وتاريخ الجزائر، الذي كان مجهولاً في المشرق العربي بسبب سياسة المراقبة والتعتيم والتشويه التي روجتها فرنسا في العالم العربي⁽⁹⁾.

ثانياً: دور ودادية الجزائر بفرنسا

ولدت ودادية الجزائريين في أوروبا بعد 19 جوان 1965 على أنقاض فدرالية فرنسا التي قادت عملية تنظيم العمال الجزائريين في المهجر خلال حرب التحرير، وتمثلت المهمة الأساسية للودادية في الدفاع عن حقوق العمال الجزائريين في المهجر ورعاية شؤونهم والعمل على تأطيرهم وربطهم بالوطن الأم سياسياً وثقافياً، وقد أنشأت الودادية 429 مركزاً لتعليم اللغة العربية في فرنسا وبلجيكا وسويسرا وألمانيا الغربية، وتولى محمّة التدريس 303 معلماً منهم عدد من بعض الدول العربية، وقد حضيت مدينة باريس بمحصة كبيرة من عدد المدارس كما هو مبين بالجدول رقم 1⁽¹⁰⁾.

كما كانت ودادية الجزائر بأوروبا هناك تنظم أسبوعياً بعض النشاطات الثقافية والإعلامية التي تقصد إطلاع العمال على المنجزات الصناعية بأرض الوطن وشرح القوانين والاتفاقيات التي تربط بين الجزائر وفرنسا خاصة (نظراً للحجم الكبير للجالية الجزائرية بها) وبدون شك، فإن مثل هذه المبادرات من طرف قادة الودادية تعتبر حسنة للغاية حيث تساهم في تثقيف العمال وإفادتهم بمضمون التشريعات الجديدة التي لها علاقة مباشرة بإقامتهم في الأراضي الفرنسية⁽¹¹⁾.

الجدول رقم 1 توزيع مراكز تدريس اللغة العربية في فرنسا

المنطقة	عدد التلاميذ	عدد المعلمين	عدد المراكز
باريس	5196	66	91
مرسيليا	2116	14	34
روني	1525	24	31
بيزانسون	872	26	26
نانسي	2508	48	65
بوربدو	1712	26	32
روان	2032	30	28
اورليان	1095	22	22
بلجيكا	650	17	22
سويسرا	93	3	3
ألمانيا	60	3	3

المصدر: سعدي بزيانة، المرجع السابق، ص 128

وبصفة عامة، فإن الدور الهام الذي قامت به الودادية في وسط المغتربين الجزائريين بفرنسا تمثل فيما يلي⁽¹²⁾:

* زيارة المرضى في المستشفيات الفرنسية.

* القيام بدور الوسيط بين السلطات الفرنسية والمغتربين في حالة بروز مشاكل خطيرة.

* البحث عن عمل للعاطلين.

*تمكين العمال من الحصول على الوثائق الهامة.

*إعانة العمال في ميدان القضاء بتقديم النصائح لهم عندما تعرض قضاياهم على المحاكم الشرعية.

*تنظيم رحلات ثقافية لأبناء المغتربين.

*تشجيع العمال على التخصص في مهن واكتساب خبرة فنية عالية.

*تسيير بعض الفنادق والبيانات التي أنشئت خصيصا لإسكان العمال المهاجرين.

*الإشراف على مراكز ثقافية وتعليم العربية والفرنسية بمدارس ليلية (أي محو الأمية).

*القيام بدور إعلامي وتوجيهي في المراكز التي أنشئت بأغلب المدن الفرنسية والجزائرية.

إلا أن نشاط الودادية تعرض للعديد من العراقيل أهمها⁽¹³⁾:

1- العامل الجغرافي وتوزع الجالية الجزائرية في فرنسا عبر مختلف المدن، جعل من الصعب فتح أقسام في كل الأماكن التي يتواجد بها المهاجرون.

2- صعوبة الحصول على مراكز وأقسام في أوقات زمنية ملائمة لإعطاء دروس بالعربية للأطفال، يتوافق مع التوقيت الزمني المعمول به في المدارس الفرنسية.

3- طبيعة المؤطرين والمشرفين على تدريس اللغة العربية: فالذين أنيطت بهم مهمة نشر اللغة العربية وتدريسها لأبناء الجالية الجزائرية هم من ذوي الثقافة الفرنسية، لا يملكون أية حساسة للغة العربية ومعظمهم متزوج من فرنسيات وأطفالهم لا يتكلمون العربية.

المحور الثاني: الجالية في إطار الاتفاقيات الجزائرية الفرنسية والجزائرية الأوروبية

عقدت الجزائر في إطار سياستها لحماية جاليتها والتكفل بكل مشاكلها عدة اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف، كما انخرطت في الاتفاقيات الدولية لحماية حقوق المهاجرين والعمال المقيمين بالمهجر.

ففي مرحلة أولى وعقب اتفاقيات إيفيان التي نصت على حرية حركة الأفراد بين الدولتين، قامت الجزائر بإنشاء الديوان الوطني لليد العاملة بمرسوم رقم 62-99 المؤرخ في 29 ديسمبر 1962، تكون مهمته تنظيم العمالة المهاجرة إلى فرنسا وفق الطلب ومجال التخصص، وفيما بعد عقدت الجزائر وفرنسا بروتوكول تعاون في 10 أبريل 1964 يحدد نسبة العمال المهاجرين إلى فرنسا من الجزائر، تبعه اتفاق اليد العاملة في سنة 1968 لتنظيم الهجرة وإحداث تسهيلات لتنقل الجزائريين، حيث ضمنت لهم هذه الاتفاقية الحق في العمل والتملك والتقاعد، وقد كرست هذه الاتفاقية بعض الامتيازات التي أصبح يتمتع بها الجزائريون دون سواهم من المهاجرين العرب وهي⁽¹⁴⁾:

- الحق في بطاقة الإقامة 10 سنوات.

- الحق في الحصول على إقامة مؤقتة قصد المعالجة أو ممارسة نشاطات تجارية.

- حق القاصر في اختيار الجنسية يبدأ من سن 13 مقابل 10 سنوات للجاليات الأخرى.

- حق الطلبة الجزائريين في العمل موازاة مع الدراسة لمدة 20 ساعة في الأسبوع على خلاف الجاليات الأخرى .

كما وقعت الجزائر في إطار جماعي على إتفاقيات تعاون وشراكة مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية في العاصمة الجزائر يوم 26 أبريل 1976، وصادقت عليها المجموعة الأوروبية في إطار اللائحة رقم 78/2210 بتاريخ 26 سبتمبر 1978 م ودخلت حيز التنفيذ ابتداء من 1 نوفمبر 1978. وقد ضمن الاتفاق تعهد الدول الأوروبية الأعضاء في المجموعة حماية العمال الجزائريين من أي تعاملات تمييزية ضدهم، ومساواتهم في الحقوق الاجتماعية والاقتصادية مع العمال الأوروبيين.

وفي إطار التحولات الدولية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة أبرم الاتحاد الأوروبي إتفاق شراكة وتعاون مع الجزائر في 19 ديسمبر 2001، ودخل حيز التنفيذ بداية من سبتمبر 2005 وذلك في مجال حركة الهجرة والعمالة بين الطرفين وقد نص هذا الإتفاق على ما يلي⁽¹⁵⁾:

المادة 67: تمنح كل دولة عضو للعمال من الجنسية الجزائرية المقيمين على إقليمها نظاما يتميز بغياب أي تمييز قائم على الجنسية مقارنة برعاياها فيما يتعلق بظروف العمل والأجر.

المادة 68: العمال من الجنسية الجزائرية وأعضاء عائلاتهم المقيمين معهم يستفيدون في مجال الحماية الاجتماعية من نظام يتميز بغياب أي تمييز قائم على أساس الجنسية مقارنة بالرعايا الأصليين للدول الأعضاء والحماية الاجتماعية التي تغطي فروع الحماية المتعلقة بتعويضات المرض، الأمومة، العجز، الشيخوخة، حوادث العمل والمرض المهني، منح الوفاة، تعويضات البطالة والمنح العائلية.

وبالنظر إلى عدد الاتفاقيات الموقعة على المستويين الثنائي والجماعي، نجد أن الجزائر كانت تفضل الاتفاقيات الثنائية مع كل دولة أوروبية على حدة وعلى رأسها فرنسا، على حساب الاتفاقيات في الإطار الجماعي⁽¹⁶⁾، نظرا لحجم الجالية الجزائرية الكبير المتواجد بها، واختلاف وضعية المهاجرين بين أقطار الدول الأوروبية واختلاف مشاكلهم وظروفهم نسبيا، حيث أبرمت الجزائر اتفاقية مع فرنسا في 1 أكتوبر 1980 تتعلق بالضمان الاجتماعي، جاء في مادتها الأولى أن للعمال الجزائريين المقيمين بفرنسا الحق في الضمان الاجتماعي بما يتماشى وقوانين الضمان الاجتماعي الفرنسية. كما تدعم هذا الاتفاق بروتوكولات وتبادل رسائل في مجال الضمان الاجتماعي للمهاجرين منها⁽¹⁷⁾:

- البروتوكول العام في 1 أكتوبر 1980 المتعلق بالضمان الاجتماعي للطلبة، ونظام الضمان الاجتماعي لطلبة المدارس الوطنية للبحرية التجارية والمدارس التكوينية البحرية، والتي دخلت حيز التطبيق في 1 فيفري 1982⁽¹⁸⁾.

- البروتوكول الملحق في 1 أكتوبر 1980 المتعلق بالخدمات الصحية، والذي دخل حيز النفاذ في 1 فيفري 1982.

- الاتفاق الإداري العام في 28 أكتوبر 1981 المتعلق بمعايير تطبيق اتفاقية الضمان الاجتماعي، والذي دخل حيز التطبيق في 1 فيفري 1982.

- تبادل الرسائل في 22 ديسمبر 1985 المتعلق بنظام تقاعد رجال الدين وموظفي كتاب العدل، والذي دخل حيز النفاذ في 1 مارس 1990.

كما أبرمت الجزائر في 1 ديسمبر 1981 اتفاقية أخرى مع فرنسا متعلقة بالتعاون في مجال التعليم الموجه للجزائريين في فرنسا، حيث نصت المادة الأولى على إقرار الحكومة الفرنسية بتخصيص حصص تدريس مكاملة للأطفال الجزائريين في المدارس الفرنسية من أجل تلقينهم لغتهم الأصلية وكل المعارف المتعلقة بوطنهم وحضارتهم، ويكون التدريس حسب المادة 2 ضمن الدوام الأساسي للمدرسة الفرنسية لمدة تقدر بـ 3 ساعات أسبوعيا، كما أنه من حق الدولة الجزائرية إعداد برامج التدريس وتوفير الإمكانيات، وذلك من أجل إدماج التعليم التكميلي لأبناء المهاجرين ضمن النظام التربوي الفرنسي مع احترام القوانين الفرنسية⁽¹⁹⁾.

بالإضافة إلى ذلك أبرمت الجزائر اتفاقية ثالثة مع فرنسا في 11/10/1983، تناولت تنظيم أداء الخدمة الوطنية للمهاجرين الجزائريين، حيث ورد في مادتها الأولى أن الشباب الذين أدوا الخدمة الوطنية في الجزائر يعتبرون معفون من أدائها في الجيش الفرنسي، كما يمكن للشباب الذين لم يؤديوا خدمتهم الوطنية في أحد البلدين أن يختاروا وبكل حرية البلد الذي سيؤديون فيه خدمتهم. وهذا لا يؤثر كما جاء في المادة الرابعة على جنسيتهم أو ظروف إقامتهم أو عملهم⁽²⁰⁾. بالإضافة إلى اتفاقية رابعة مع فرنسا عقدتها الجزائر في 21/06/1988 والمتعلقة بالأطفال المولودين من زواج مختلط منفصل الطرفين. وكذلك التوقيع على اتفاقية في 1986 وما تحمله من مزايا خولت للمهاجرين الجزائريين:

- حق الإقامة

- حرية التنقل بموجب المفاوضات التي جرت في الجزائر في أكتوبر 1968 بدون تمييز عنصري.

ومن خلال التوقيع على الاتفاقيات المتعلقة بالجالية الجزائرية وعائلاتهم هدفت الجزائر إلى تحقيق جملة من الأهداف منها⁽²¹⁾:

- تسهيل الترقية المهنية والاجتماعية للعمال الجزائريين

- تحسين ظروف المعيشة والعمل

- تفضيل دوام العمل للعمال المقيمين بفرنسا أو الذين يتجهون إليها عن طريق قنوات الغرفة الوطنية

- ضمان وتأمين حرية التنقل للرعايا الجزائريين.

المحور الثالث: جهود الجزائر الرسمية لحماية جالياتها بالخارج

أولاً: سياسة الهجرة الجزائرية

يقسم الباحث رفيق بوكيلة حسن سياسة الجزائر في إدارة هجرتها إلى أربعة مراحل، حيث تتميز كل مرحلة بسياق سياسي ومؤسسي وقانوني خاص بها، وهذه المراحل هي⁽²²⁾:

- المرحلة الأولى 1962-1974

- المرحلة الثانية: 1974-1989

- المرحلة الثالثة: 1989-2004

- المرحلة الرابعة: منذ 2004 إلى يومنا هذا

غير أن الاهتمام الحقيقي للحكومة الجزائرية بجالياتها بالمهجر بدأ منذ أن تم إيقاف الهجرة إلى أوروبا سنة 1973⁽²³⁾، بحيث يظهر ذلك جليا من خلال الاتفاقيات والنشاطات والقوانين التي سنتها الحكومة الجزائرية، فأصبحت سياسة الهجرة الجزائرية تتمحور حول ركيزتين أساسيتين:

أ- حماية الجالية الجزائرية بالخارج

1. **الحماية السياسية:** وذلك من خلال تقوية مشاركة الجالية الوطنية بالخارج في الحياة السياسية للجزائر، ليس فقط خلال الاستحقاقات التشريعية أو الرئاسية، بل كذلك من خلال المشاركة في نشاطات الأحزاب السياسية والجمعيات المعتمدة من قبل الدولة، حيث قدمت الدولة تسهيلات لأحزاب التحالف الرئاسي من أجل إنشاء مكاتب لها في دول المهجر، كما حثت الدولة جمعيات المهاجرين من أجل الالتحاق بالتنسيقية الوطنية للجمعيات المساندة لبرنامج رئيس الجمهورية.

2. **الحماية الإدارية والمدنية:** وتم من خلال تقديم مساعدات للجالية لكي تتمتع بكل حقوقها المدنية والإدارية في ظل احترام قوانين البلد المضيف، بالإضافة إلى تحسين الخدمات القنصلية، حيث اتخذت الحكومة الجزائرية عدة إجراءات تتمثل في:

- تخفيف إجراءات التسجيل.

- تسهيل حركة الأطفال من أسر منفصلة أو مطلقة.

- تبسيط إجراءات الحصول على وثائق الحالة المدنية.

- مرونة إجراءات قبول ملفات الكفالة.

- تمكين الجزائريين الحاصلين على جنسية البلد المستقبل من الحصول على الحماية القنصلية.

- تسوية مسائل الميراث.

- تسهيل ترحيل جثث المهاجرين الجزائريين إلى أرض الوطن.

- تشجيع تحويل المهاجرين لنشاطاتهم إلى الوطن الأصلي.

- مساعدة الأفراد الذين يعانون مصاعب على العودة إلى أرض الوطن.

- تسهيل عملية معالجة ملفات الخدمة الوطنية.

3. **الحماية الثقافية والتربوية:** في إطار استراتيجيتها الثقافية والتربوية أنشأت الجزائر الثانوية الجزائرية بباريس، كما أوكلت مهمة الحماية الثقافية للمركز الثقافي الجزائري، في الوقت الذي يعمل فيه مسجد باريس والمساجد الواقعة تحت نفوذ الجزائر على القيام بالتربية الدينية للمهاجرين من أصول جزائرية.

ب- تجنيد طاقات وكفاءات الجالية الجزائرية بالمهجر: من خلال تعبئة مهاجرين تهدف الجزائر إلى تجنيدهم من أجل المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من خلال استثماراتهم المالية من خلال الأموال التي يرسلونها إلى ذويهم في الجزائر وكذا كفاءاتهم العلمية، وقد أثمرت هذه التعبئة على مستويين:

- مشاركة المهاجرين الجزائريين في الانتخابات الرئاسية والتشريعية، حيث يضمن قانون الانتخابات الجزائري للمهاجرين الجزائريين تمثيلا نسبيا في المجلس الشعبي الوطني. ففي 1997 شاركت الجالية في المشهد السياسي من خلال انتخاب ممثليها في البرلمان الجزائري، 2 من النواب عن القارة الأوروبية، و2 عن باقي العالم. وذلك بموجب القانون رقم 97-08 بتاريخ 6 مارس 1997
- تنمية سياحة المهاجرين، والذي يعتبر هاجسا كبيرا للسلطات الجزائرية⁽²⁴⁾.
- وانطلاقا من منتصف التسعينات، شرعت السلطات العمومية في اتخاذ مجموعة من المبادرات منها⁽²⁵⁾:
- إشراك الجالية الجزائرية في الخارج في الندوة الأولى للحوار الوطني في جانفي 1995 لاسترجاع السلم في البلاد.
- تنظيم أولى مجالس الجالية في ماي 1995
- إعداد عدة منتديات ولقاءات للمستثمرين الجزائريين المقيمين خارج الوطن.
- تعيين ممثلين عن الجالية داخل المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي.
- تنظيم ملتقى حول الجالية الجزائرية بالخارج من طرف لجنة الشؤون الخارجية والتعاون والجالية بالمجلس الشعبي الوطني في جانفي 2008.

- تأسيس هيئة وطنية مكلفة بالإشعاع الثقافي لاسما في اتجاه الخارج للتعريف بالإمكانيات الكبيرة التي تزخر بها الجزائر في هذا الميدان. كما نظمت السلطات الجزائرية في 1995 تحت رعاية وزارة الشؤون الخارجية لجان الهجرة التي كانت مكرسة لتنظيم الجالية الجزائرية في الخارج، ولحمايتها والدفاع عن مصالحها فضلا عن المساهمة التي يمكن أن تقدمها الجالية للوطن الأم، وفي مارس 1996 تم تأسيس مجلس التنسيق والمراقبة المؤقت المكلف بالدفاع عن مصالح الجالية الوطنية بالخارج، وسرعان ما تم ترقية مكانة هذا المجلس إلى المستوى الحكومي ليصبح الأمانة العامة للحكومة فيما يتعلق بالهجرة، ثم أصبح نائب رئيس الوزراء لشؤون المغتربين، وبقيت المؤسسة الحكومية الأخيرة قيد العمل حتى سنة 2004⁽²⁶⁾. وفي وقت لاحق عهد بإدارة شؤون المغتربين إلى وزارة التشغيل والتضامن الوطني والجالية الجزائرية في الخارج.

ومن أجل تأطير الحياة الثقافية للمهاجرين والحفاظ على هويتهم الحضارية والحيلولة دون ذوبانها في المجتمع الفرنسي، أنشأت الجزائر مراكز ثقافية بممثلياتها الدبلوماسية في الخارج، حيث ورد في المادة الخامسة من المرسوم التنفيذي 98-154 المؤرخ في 13 ماي 1998، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية في الخارج، تحديد المهام التي يجب أن يقوم عليها المركز الثقافي في الخارج، حيث يتولى في إطار تطبيق السياسة الوطنية في المجال الثقافي ما يلي:

- التعريف بالتراث الثقافي الوطني وتثمينه والحفاظة عليه.
- السهر على ترقية الثقافة الجزائرية في الخارج ونشرها.
- التعريف بالتقاليد والفنون الشعبية والصناعة الحرفية التقليدية وإبراز قيمتها.
- ترقية الإبداع وتشجيعه ونشر الأعمال الفكرية.
- ترقية الفيلم والكتاب الجزائري وكذا كل إبداع فني ومتابعته وتدعيم نشره.
- تشجيع الاحتكاك ما بين الثقافات بهدف التعريف بالثقافة الوطنية وتعزيز مكانتها في العالم.
- توسيع الفضاءات والمجالات الثقافية (محاضرات- حوارات- مناقشات).
- تشجيع الاتصالات بين المثقفين والباحثين والمبدعين والفنانين.
- تنظيم برامج النشاط الثقافي لفائدة الشبيبة المغتربة.

- تسهيل وتشجيع مشاركة الجالية الجزائرية المقيمة في البلد المضيف في التنمية الاجتماعية والثقافية للبلاد.
- تنظيم تبادلات ثقافية وفنية مع المؤسسات الأجنبية المماثلة.
- المساهمة في تنظيم التظاهرات الثقافية والوطنية أو الدولية المتصلة بمجال نشاطها والتكفل بها ماليا.
- ترقية الثقافة واللغة الوطنية ونشرها.
- التعرف في الجزائر على الخصوص بالإبداعات الفنية والفكرية للجالية الجزائرية المقيمة بالخارج⁽²⁷⁾.
- كما وردت هذه المهام، مع بعض التعديلات، في المادة السادسة من المرسوم الرئاسي رقم 09-306 المؤرخ في 13 سبتمبر 2009، المتضمن القانون الأساسي النموذجي للمراكز الثقافية الجزائرية في الخارج، حيث أضيف إلى مهام المراكز الثقافية بالخارج مهمة المساهمة في تنظيم التظاهرات الثقافية الوطنية أو الدولية المتصلة بمجال نشاطها، والتكفل بها ماليا، بالإضافة إلى تنظيم مكتبة وقاعة للقراءة وميديا تيك⁽²⁸⁾. ويضم مجلس إدارة المركز الثقافي ممثلين اثنين عن الجالية المقيمة في البلد المضيف أحدهما من قطاع الفنون والآداب، يعينها رئيس البعثة الدبلوماسية.

ثانيا: المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالمهجر

- إضافة إلى مهمة التأطير الثقافي للجالية المغتربة التي تقوم بها المراكز الثقافية بالخارج، أنشأت الجزائر حمازا آخر مقره بالجزائر العاصمة، وتابع للوزارة المكلفة بالجالية الوطنية بالخارج، وفقا للمرسوم الرئاسي رقم 09-297 المؤرخ في 9 سبتمبر 2009، والمتضمن إحداث مجلس استشاري للجالية الوطنية بالخارج، ويعتبر هذا المجلس حمازا استشاريا للتشاور والحوار والتقييم لكل المسائل المتعلقة بالجالية الوطنية بالخارج، كما يقوم بدراسة كل المسائل المتعلقة بالجالية الوطنية بالخارج وإبداء الرأي فيها لا سيما في مجال:
- نشر القيم الوطنية ومثل ثورة نوفمبر 1954 في أوساط الجالية الوطنية بالخارج.
- إشعاع القيم الحضارية والثقافية، لاسيما خلال تعلم اللغة الوطنية وتلقيها.
- تعزيز الوعي الوطني وروح المواطنة ومفهوم التضامن الوطني.
- ترقية المجتمع المدني وتطويرة، لاسيما منها الجمعيات الناشطة تجاه الجالية الوطنية بالخارج.
- تطوير الاتصال والإعلام في أوساط الجالية الوطنية بالخارج.
- تحديد عناصر سياسة فعالة لاستغلال فرص الاستثمار في البلاد من طرف أعضاء الجالية الوطنية بالخارج.
- المساهمة في نشاطات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد.
- تعزيز حقوق الجالية الوطنية بالخارج وواجباتها.
- إعداد التدابير والآليات التي من شأنها تمكين البلاد من الاستفادة من تجربة وخبرة الكفاءات الوطنية المنتهية للجالية الوطنية بالخارج.
- ترقية التبادلات الثقافية والسياحية المنظمة، لاسيما لفائدة العائلات والشباب والأطفال المنتهين إلى الجالية الوطنية بالخارج.
- وضع بنك للمعطيات حول الجالية الوطنية بالخارج وتطويرة.
- إنجاز أشغال الدراسات والبحث والتحقيقات وسبر الآراء ذات الصلة بالجالية الوطنية بالخارج.
- تنظيم الملتقيات والمؤتمرات والندوات واللقاءات ذات الصلة بموضوعه⁽²⁹⁾.
- يتشكل المجلس من 56 عضوا يمثلون الجالية الوطنية بالخارج، ينتخبون من الجلسات الوطنية، و33 عضوا معينين يمثلون إدارات ومؤسسات الدولة، و5 شخصيات يعينها رئيس الجمهورية من بين الأشخاص المعروفين بكفاءتهم وتقائهم والتزامهم بالمسائل المتعلقة بالجالية الوطنية بالخارج، ويمارس الأعضاء عهدتهم لمدة أربع سنوات. وحسب القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 22 فيفري 2010، المتضمن تحديد كفايات المشاركة في الجلسات الوطنية وتنظيمها وكذا معايير انتخاب المجلس الاستشاري للجالية الوطنية بالخارج، توزع المقاعد المخصصة للأعضاء المنتخبين للجالية الوطنية بالخارج كما يلي:

28 مقعدا لمنطقة فرنسا

11 مقعدا لمنطقة أوروبا

4 مقاعد لمنطقة المغرب العربي

4 مقاعد لمنطقة المشرق

4 مقاعد لمنطقة إفريقيا

3 مقاعد لمنطقة الأمريكيتين

2 مقعدين لمنطقة آسيا وأوقيانوسيا والمحيط الهادي⁽³⁰⁾.

ويتكون المجلس من الأجهزة التالية:

1. الجمعية العامة

2. الرئيس

3. المكتب

4. لجان دائمة

* لجنة الاتصال والاعلام

* لجنة الحركة الجمعوية

* لجنة النشاطات الاقتصادية والاستثمارات

* لجنة النشاطات الثقافية

* لجنة التضامن الوطني والأسرة والشباب

* لجنة البحث العلمي والكفاءات الوطنية بالخارج

وعلى الرغم من إنشاء الجهاز الاستشاري للجالية الجزائرية بالخارج، إلا أنه لم يفعل بعد، ولم يتم تنصيبه إلى غاية كتابة هذه السطور، وقد صرح الوزير المنتدب المكلف بالجالية الوطنية بالخارج بلقاسم ساحلي بأن تنصيب المجلس سيتم مع نهاية سنة 2013. وبغض النظر عن التأخر المسجل في تنصيب مجلس الجالية إلا أنه يعد مؤسسة هامة ستسمح بتقريب وجهات النظر بين الحكومة الجزائرية وجليتها فيما يخص استراتيجية تعبئة وتنظيم الجالية الجزائرية بالمهجر، ويدخل ذلك في إطار تطور الخطاب السياسي الجزائري نحو تجديد العلاقات مع الجالية الجزائرية بالخارج، حيث يبرز ذلك من خلال برنامج عمل الوزير المنتدب المكلف بالجالية الوطنية بالخارج، الذي استخدم مصطلحات كاللوبي والتنظيم الدائري للمهاجرين، كما يؤكد هذا التوجه في السياسة الجزائرية خطاب الوزير الأول خلال اختتام أعمال المنتدى الذي نظمه البرلمان الجزائري في 2008 بقوله: "المشكلة لا تكمن في إحصاء ما ينتظره الجزائريون القاطنون في الخارج، وإنما توسيع مجال المشاورات من أجل تنظيم هذه الجالية ومد جسور التواصل مع الوطن الأم، حيث أن تنظيم هذه الجالية يسمح بالحفاظ على حقوقها وحرّياتها وتوطيد ارتباطهم وانتمائهم بالوطن الأم"⁽³¹⁾. وفي إطار هذه الاستراتيجية أعلن الوزير عن إجراءات عملية لتجسيد السياسة الجزائرية في حماية جليتها منها⁽³²⁾:

- مضاعفة عدد الكتب المدرسية الموجهة للمدرسين من أبناء الجالية الوطنية بالخارج، حيث سيتم بمناسبة الدخول المدرسي للموسم 2013-2014 مضاعفة عدد الكتب المدرسية الموجهة لفائدة المتدربين من أبناء الجالية الجزائرية بالخارج المقيمة في مختلف أنحاء العالم، وذلك مقارنة بالسنة الماضية أين تم إرسال 25 ألف كتاب، وعليه سيتضاعف العدد هذه السنة.

- تدعيم عملية التأطير البيداغوجي بمتطوعين من أبناء الجالية الجزائرية من طلبة الجامعات وأساتذة وأطباء.

- لا تقتصر الكتب فقط على اللغة العربية بل ستشمل أيضا كل المواد التي تعرف أبناء الجالية بالعناصر الأساسية للهوية الوطنية، بما في ذلك الأمازيغية والتربية الدينية والتربية المدنية والتاريخ والجغرافيا.

- ستم عملية التدريس وفق عدة طرق من بينها فتح أقسام خاصة بالمؤسسات التعليمية الرسمية خاصة بفرنسا أو عن طريق الجمعيات والمساجد.

- إعداد برنامج جديد "عد إلى الدار" للسماح لأطفال الجالية الوطنية بالخارج قضاء عطلتهم بالجزائر، وتسمح هذه المبادرة للأطفال المعنيين بقضاء عطل بالجزائر في أحضان عائلات جزائرية مضيئة. كما أعلن كاتب الدولة في نفس السياق أن أفواج أخرى من البراعم منتظرة خلال العطلة الشتوية المقبلة بالجزائر لزيارة الجنوب الكبير للبلاد مشيرا إلى أن معظم المستفيدين من هذه الإقامة سيحلون لأول مرة بأرض الوطن، مضيفا أن هذه المبادرة تهدف إلى تعزيز الروابط بين الجالية المغتربة والوطن الأم.

خاتمة

ختاما نقول إن الاهتمام بالجالية الجزائرية المهاجرة بالخارج عامة وفرنسا خاصة لم يكن سياسة دولة بل كان سياسة جمعيات ومفكرين مصلحين جزائريين عكفوا على تربية المجتمع الجزائري في الداخل وفي الخارج تربية إسلامية صحيحة، منها جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، وكذلك وداية الجزائر بفرنسا التي قامت على أنقاض فدرالية فرنسا، والتي اهتمت بشؤون المهاجرين الجزائريين أثناء حرب التحرير. وقد حاولت الدولة الجزائرية المضي قدما على هذا النهج، ومواصلة الجهود التي باشرتها جمعية العلماء المسلمين، ووداية الجزائر بفرنسا، حيث عقدت عدة اتفاقيات مع الطرف الفرنسي من أجل الحفاظ على حقوق العمال المهاجرين الجزائريين في فرنسا، بالإضافة إلى اتفاقيات جماعية مع المجموعة الاقتصادية الأوروبية تضمن حماية العمال المهاجرين الجزائريين من أي معاملة تمييزية ضدهم وضمان المساواة في الحقوق مع العمال الأوروبيين.

كما اهتمت الدولة الجزائرية في إطار اتفاقياتها الثنائية بالجانب التربوي والتعليمي لأطفال المهاجرين من خلال عقدها اتفاقية مع الطرف الفرنسي يتم تخصيص - بموجبها - ساعات لتدريس اللغة العربية في المدارس الفرنسية.

بالإضافة إلى ذلك أنشأت الحكومة الجزائرية مبادرات سياسية واقتصادية هدفت من خلالها إلى إشراك المهاجرين الجزائريين في صنع السياسة الوطنية بداية من إشراكها في لجنة الحوار الوطني في إيطاليا سنة 1995، وإشراكها في صياغة السياسة الاقتصادية التنموية للبلاد.

أما على المستوى المؤسسات والهيكلية فقد أنشأت الدولة الجزائرية مجلسا استشاريا للجالية المهاجرة يهدف إلى تعزيز الروح الوطنية لدى أبناء المهاجرين، وتعزيز الروابط بين الوطن ومختلف جمعياته ومنظماته المهمة بشؤون الجالية المهاجرة، والمهاجرين المقيمين بالخارج. وبالنظر إلى كل الجهود المبذولة من قبل الدولة الجزائرية من أجل استقطاب وتعبئة الجالية الوطنية المهاجرة بأوروبا عامة وفرنسا خاصة، إلا أننا نجد أنها شبه عقيمة، خاصة من الناحية الاقتصادية والتكنولوجية، حيث لا تزال عجلة التنمية تتراوح مكانها منذ عقد السبعينات، وذلك على الرغم من الطفرة النفطية التي عرفتها الجزائر خلال الفترة 1999-2014، والتي كانت بحاجة إلى خبرات المهاجرين من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية في البلاد، كما أن دور المهاجرين الجزائريين لا يزال محتشما في خدمة القضايا الوطنية ومصالح الجزائر في الخارج، ويرجع ذلك من ناحية أخرى إلى الظروف العنصرية وسياسات الهجرة التي تنتهجها الحكومة الفرنسية، والتي تحاول إدماج المهاجرين وسلخهم عن ثقافتهم وحضارتهم الأصلية. بالإضافة إلى الظروف الدولية التي وضعت المهاجرين خاصة والمسلمين عامة موضع اتهام بالإرهاب والتطرف، مما زاد في عزلة هؤلاء المهاجرين وحال دون أن يقوموا بالدور الحضاري والاقتصادي المنتظر منهم بالنظر إلى الإمكانيات والفرص المتوافرة أمامهم.

الهوامش:

1- تأسست حركة نجم شمال إفريقيا في باريس في عام 1926 للدفاع عن حقوق العمال المغاربة، ولكن سرعان ما تحولت إلى حزب سياسي بريادة مصالي الحاج الذي طالب باستقلال الجزائر. وقد نسقت الحركة مجهوداتها مع جمعية العلماء المسلمين، فرحبت بعلماءها وخاصة الشيخ الفضيل الورتلاني الذي كان يلقي الدروس والمحاضرات في خلايا الحزب وفي المقاهي المعروفة بميولها الوطنية ويخطب في كثير من تجمعاتها الجماهيرية. كما رعى نجم شمال إفريقيا جمعية طلبة شمال إفريقيا المسلمين التي كانت التجربة الرائدة في تطوير وتنسيق العمل المشترك، وقد أكد هذا التنظيم الطلابي دفاعه المستقيم عن الهوية المغربية

- ومقومات شخصيتها التاريخية، وغرس في النخب المثقفة الفكر الوطني الوجودي فأهلها لتكون قائدة النضال الوطني وموجهة للعمل الوجودي، كما قامت بدور بالغ الأهمية في إقامة علاقات صداقة شخصية بين طلاب المغرب العربي الذين كانوا يدرسون في الجامعات الفرنسية.
- 2- سعيد بورنان، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936-1954، مذكرة لنيل ماجستير في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر: كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، 2009، ص. 103.
- 3- _____ . _____ ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 - 1954، <http://www.ikhwan.net/archive/showthread.php?t=2945>
- 4- مولود عويج، جمعية العلماء المسلمين الجزائريين صوت الإسلام في فرنسا، http://www.shamela-dz.com/index.php?option=com_content&view=article&id=603:2014_06_02_11_31_29&catid=39:dirassate&Itemid=57
- 5- نفس المرجع.
- 6- _____ . _____ ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 - 1954، مرجع سبق ذكره.
- 7- سعيد بورنان، مرجع سبق ذكره، ص. 116.
- 8- نفس المرجع، ص. 118.
- 9- _____ . _____ ، نشاط جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في فرنسا 1936 - 1954، مرجع سبق ذكره.
- 10- سعدي بزيانة، الشباب الجزائري في فرنسا من الغربة الوطنية الى الغربة الثقافية، مجلة المستقبل العربي، عدد 26، 1981، ص. 128.
- 11- عمار بوحوش، الأبعاد السياسية والقانونية والثقافية للهجرة، مقالة منشورة عبر موقع <http://ammar.bouhouche.net/downloads.html> ، ص. 4-5.
- 12- نفس المرجع، ص. 4-5.
- 13- جاءت الودادية في ظروف صعبة عرفت تزايد النشاط العصري ضد الجزائريين من قبل بقايا المنظمة السرية للجيش الفرنسي من خلال حملات اغتيال الأفراد الجزائريين وتدمير لممتلكاتهم.
- 14- حبيبة محمد لمنين، العلاقات الفرنسية الجزائرية 1999-2009 الادراكات الاستراتيجية الفرنسية تجاه الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010، ص. 152.
- 15- توازي إيلاس، الأمن والهجرة: دراسة في السياسة الخارجية الفرنسية لفترة ما بعد نهاية الحرب الباردة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 373.
- 16- هذا لم يمنع الجزائر من الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية التي تحمي حقوق العمال المهاجرين سواء في إطار منظمة العمل الدولية، أو في إطار الأمم المتحدة، حيث وقعت الجزائر على اتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم، في 29 افريل 2004 صادقت الجزائر على اتفاقية الأمم المتحدة لحماية حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم الموقعة في 18 ديسمبر 1990 والتي دخلت حيز النفاذ في 1 جويلية 2003.
- 17- ACCORDS DE SÉCURITÉ SOCIALE ENTRE LA FRANCE ET L'ALGÉRIE http://www.cleiss.fr/pdf/conv_algerie.pdf
- 18- يعتبر هذا البروتوكول مكملًا لمجموعة من البروتوكولات السابق التي عقدها الجزائر مع فرنسا هي:
- بروتوكول 16 ديسمبر 1964 الخاص بالنظام التكميلي للتقاعد، والذي دخل حيز التطبيق في 1 جانفي 1969.
 - تبادل رسائل تفسيرية خاص بالمادة 1 للاتفاقية الخاصة بالنظام التكميلي للتقاعد الموقعة في 16 ديسمبر 1964.
 - بروتوكول 6 ماي 1972 المتضمن طرق تحويل المدخرات التي تنتج عن مؤسسات الضمان الاجتماعي والرعاية الاجتماعية.
- 19- Accord entre le Gouvernement de la République algérienne démocratique et populaire le Gouvernement de la République française et relatif à la coopération dans le domaine de l'enseignement à l'intention des élèves algériens en France (ensemble une annexe), signé à Alger le 1er décembre 1981, **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
- 20- Accord Algero-Français sur le service national signe a Alger le 11 Octobre 1983, sur **Erreur ! Référence de lien hypertexte non valide.**
- 21- حبيبة محمد لمنين، مرجع سبق ذكره، ص. 164.

22- Rafik Bouklia Hassan, Migration pour le travail décent, la croissance économique et le développement : le cas de l'Algerie, **Cahiers des migrations internationales**, N° 104, 2010, p. 41.

23- عملت الجزائر سنة 1973 على وقف الهجرة إلى فرنسا وذلك نظرا لتزايد أشكال العنصرية ضد الجزائريين، حيث صرح الرئيس الراحل هواري بومدين لجريدة لوموند الفرنسية أنه إذا كانت فرنسا ليست بحاجة لعمالنا فسنسترجعهم، أما إذا كانت بحاجة إليهم فعليا توفير الحماية لهم. للمزيد أنظر فريدة دهار، **علاقة الانترنت بهجرة الشباب الجزائري إلى الخارج - دراسة وظيفية لعينة من الشباب الجامعي - 2010-2009**. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علوم الاعلام والاتصال، جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية والاعلام، 2010، ص. 100.

24- Hocine Labdelaoui, **La politique Algerienne en matiere d'emigration et d'immigration**, Consortium euro-mediterraneen pour la recherche appliquée sur les migrations internationales (CARIM), 2005, pp 3-5.

25- _____ . _____ ، ورقة خاصة بتجربة الجزائر في مجال التكفل بقضايا الجالية الوطنية في الخارج، ورقة مقدمة للمؤتمر الأول للمغتربين العرب "جسر للتواصل"، الذي نظمته جامعة الدول العربية، ما بين 4-6 ديسمبر 2010، ص. 5.

26- بوصيلة محمد عبد الغفور، **الهجرة وتأثيرها على العلاقات الأورو-مغاربية (1990-2011)**، رسالة مقدمة استكمالاً لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية والاعلام، قسم العلوم السياسية، 2012، ص. 176.

27- للمزيد أنظر الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31، المؤرخ في 17 ماي 1998.

28- أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 54، المؤرخ 16 سبتمبر 2009.

29- أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 53، الصادر في 13 سبتمبر 2009.

30- أنظر الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 23، الصادرة في 11 أبريل 2010.

31- Hocine Abdelaoui, "Algerie: La dimension politique et sociale des migrations", dans, Philippe Fargues, **Migrations Méditerranéennes Rapport 2008-2009**, Octobre 2009, p56.

32- للمزيد حول خطة الوزارة المنتدبة المكلفة بالجالية الجزائرية بالخارج، أنظر موقع وزارة الخارجية على الرابط الموالي http://www.mae.dz/ma_ar/stories.php?story=13/09/01/8519297